

برنامج إدارة الحكم في البلاد العربية  
النشرة الإخبارية - العدد الثامن: نيسان/إبريل - حزيران/يونيو 2007

التعاون العربي المشترك

لا تقدم في محادثات الوحدة النقدية الخليجية

أوضح مصدر في "مجلس التعاون الخليجي" أن محافظي المصارف المركزية الخليجية، المجتمعين في المدينة المنورة لمناقشة تفاصيل خطة الوحدة النقدية المزمع تحقيقها بدءاً من عام 2010، لم يحققوا تقدماً يذكر، بعد محادثات استغرقت ثلاث ساعات في 3 نيسان/إبريل 2007. وأضاف المصدر أن قطر لم توافق بعد على المعايير المشتركة الخاصة بالتضخم، في بداية الاجتماع الذي يقعد على مدى يومين، والذي تراقبه الأسواق لتستشف منه دلالات حول الجدول الزمني للوحدة النقدية، أو أي علامات بأن دول المجلس الست قد لا تلتزم بالمهلة المحددة للوحدة النقدية، التي تنقضي عام 2010. (رويترز، الوسط - البحرين، الحياة، 4 نيسان/إبريل 2007).

نقص حاد في الخبراء والمهنيين العقاريين في الخليج العربي

نمّن تقرير شركة "تعمير القابضة" مبادرة إنشاء معهد خاص لتخريج الكوادر المؤهلة للعمل في القطاع العقاري، بعد الإعلان عن إطلاق "كلية دبي العقارية"، تلبية لاحتياجات التطور العقاري الذي تشهده الإمارات والمنطقة. واعتبر أن الازدهار الذي يمر فيه قطاع التطوير العقاري في المنطقة واكمه قناعة لدى المستثمرين والشركات المطورة بوجود الاستثمار في العامل البشري المؤهل والمدرب، كما هي الحال في الاستثمار في الأراضي والمباني والعقارات، إذ يأتي العنصر البشري في مقدمة عوامل نجاح أي مشروع أو فشله. ولاحظت "تعمير" في تقريرها الذي يرصد القطاع العقاري أن الطفرة العقارية أدت إلى نقص حاد في الخبراء والمهنيين والعقاريين بدءاً من المهندسين والاستشاريين، وصولاً إلى مستشاري التمويل والإقراض، إذ دخلت الشركات في حرب أسعار لاستقطاب الكفاءات النادرة. ورأت أن الحصول على الكفاءات والاحتفاظ بهم بات هاجساً يؤرق كل شركة أو مؤسسة تعمل في هذا القطاع المزدهر. (الحياة، 4 نيسان/إبريل 2007).

نمو كبير في القطاع الصناعي الخليجي

صرح الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) أحمد خليل المطوع إن الاستثمارات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي الست بلغت 108 مليار دولار عام 2006، فيما بلغ عدد المصانع العاملة 10431، تشغل أكثر من 850 ألف شخص. وكشفت أن المنظمة ستضع "خريطة طريق"، لدول المجلس في مجال الصناعات المعرفية، مشيراً إلى اهتمام دول المنطقة بذلك، مضيفاً، وجدنا اهتماماً في السعودية بالصناعات المعرفية، حيث انشئت جامعة تهتم بالبحوث المعرفية. وتوقع أن تشهد المنطقة موجة جديدة من الصناعات المعرفية خلال سبع سنوات. ورأى أن التنمية المقبلة في الدول الست ستختلف عما تحقق في السنوات العشرين الماضية. (الحياة، 5 نيسان/إبريل 2007).

## إعداد نظام موحد للسلطة القضائية في دول الخليج العربي

تعد لجنة الخبراء المختصين من وزارات العدل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مشروع نظام (قانون) موحد للسلطة القضائية في دول المجلس. وستقوم اللجنة خلال الاجتماع الذي يستمر يومين بوضع الهيكلية الأولية للمشروع الذي يشتمل بصفة أساسية على الفصول والفروع التي تمثل مكونات النظام (القانون)، بالاستفادة من الأنظمة والقوانين السارية في الدول الأعضاء، وأية مشاريع تطويرية مقدمة تأخذ في الاعتبار الخطوات التكاملية المتقدمة التي وصلت إليها مسيرة التعاون في مجالاتها المختلفة، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية وغيرها. وتتمثل أهمية هذا المشروع المتعلق بتوحيد النظام القضائي في دول المجلس، في أنه يأتي ليكمل سلسلة وثائق القوانين التي تم إنجازها حتى الآن، ومن ضمنها: وثيقة الدوحة للنظام (القانون) الجزائي الموحد، ووثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للإجراءات الجزائية، ووثيقة المنامة للنظام (القانون) للإجراءات المدنية/المرافعات، ووثيقة مسقط للنظام الموحد للأحوال الشخصية، ووثيقة الكويت للنظام (القانون) المدني الموحد، ووثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للمحاماة. وسترفع نتائج اجتماع اللجنة إلى وزراء العدل في اجتماعهم المقبل (19) المقترح عقده في الرياض آخر تشرين الأول/أكتوبر 2007.

(الشرق الأوسط، الوسط - البحرين، الحياة، 8 نيسان/إبريل 2007).

## أصول المصارف العربية 13% من الناتج المحلي

كشف الأمين العام لاتحاد المصارف العربية فؤاد شاكر على هامش "منتدى التمويل العقاري العربي" الذي استضافته دبي في 11 نيسان/إبريل 2007، أن نحو 447 مصرفاً عربياً تدير أموالاً تتجاوز تريليون دولار، أكثر من 65% منها تأتي من منطقة الخليج العربي. وأشار شاكر إلى أن أصول المصارف العربية تشكل حالياً 130% من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة، بمعدل نمو يربو على 20% سنوياً. وأن حجم الودائع تجاوز 632 مليار دولار، برأسمال كسر حاجز 96 مليار دولار، لافتاً أن متوسط تغطية فروع هذه المصارف زاد خلال السنوات القليلة الماضية، بفعل أجهزة السحب الآلي والصيرفة الإلكترونية والتعامل من خلال الإنترنت.

وتوقع الأمين العام للمصارف العربية في كلمة أمام "المنتدى" أن يتعدى حجم الاستثمار في العالم العربي خلال السنوات الخمس المقبلة تريليون دولار، (80%) منها في منطقة مجلس التعاون الخليجي، لافتاً إلى ان التمويل العقاري يشكل 10% من استثمارات المصارف العربية، هذا عدا عن تمويل الشركات التي تغذي القطاع العقاري. وأكد أن المصارف العربية تمول حالياً أكثر من 90 نشاطاً صناعياً يخدم القطاع العقاري.

(وكالة الصحافة الفرنسية، الحياة، 12 نيسان/إبريل 2007).

## قمة عربكوم 2007" تجمع على تحرير قطاع الاتصالات

أجمع وزراء الاتصالات العرب المشاركون في قمة "عربكوم 2007" التي انطلقت من دبي في 11 نيسان/إبريل 2007، على ضرورة تحرير قطاع الاتصالات وتطوير التشريعات لكي تتمكن المنطقة من تجاوز الأجيال المتعاقبة من التقنيات والتطورات التي تأخرت عن اللحاق بها في القطاع. وأكدوا أن الجيل الأحدث من تلك التقنيات لا يضمن فقط كلفة أقل وانتشاراً أوسع، لكنه ضرورة للانخراط في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. وشارك في الاجتماع وزراء الاتصالات من الإمارات والسعودية ولبنان وتونس والبحرين والسودان وموريتانيا. وتتصدر قطر والإمارات ولبنان استخدام الجيل الجديد من تقنيات الاتصالات والإعلام.

(الوسط - البحرين، الحياة، 12 نيسان/إبريل 2007).

## 400 شركة عربية في المنتدى الخليجي الثاني

يبدأ منتدى الخليج الثاني أعماله في الأردن ، ويستمر ثلاثة أيام برعاية الملك الأردني عبد الله الثاني، وحضور أكثر من 400 مشارك يمثلون الشركات العربية والخليجية الكبرى. وسيناقش المنتدى المواضيع الاستثمارية

الهامة، من خلال إبراز أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار في الوطن العربي، وإتاحة الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين في منطقة الخليج العربي والأردن. ويتوقع الإعلان على هامش المنتدى، عن مشاريع استثمارية جديدة في الأردن، من شأنها زيادة حجم الاستثمارات الخليجية في البلد وتعزيزها.  
(أخبار الخليج - البحرين، الحياة، 17 نيسان/أبريل 2007).

### خدمات الانترنت في البلاد العربية زادت 36%

أعلن نائب رئيس شركة "فرانس تيليكوم" لإفريقيا والشرق الأوسط وآسيا مارك رينار، ان الطلب على خدمات الانترنت ارتفع بنسبة 36% في الشرق الأوسط، وأن بعض الدول مثل تونس سجل نمواً نسبته 100%. وجاء كلامه في مناسبة قيام تحالف فرنسي - أردني - بحريني في قطاع الاتصالات، حيث اشترت شركة الاتصالات الأردنية 51% من أسهم شركة "لايت سبيد للاتصالات" بـ 5 ملايين دولار. والشركة الأردنية مملوكة بدورها بالنسبة ذاتها لشركة "فرانس تيليكوم" الفرنسية.  
(الوسط - البحرين، الحياة، 18 نيسان/أبريل 2007).

### 24 مليار دولار تحويلات العمال الأجانب في الخليج

كشفت مناقشات "منتدى إقليمي" بدأ أعماله في الدوحة في 17 نيسان/أبريل 2007 أبعاد القلق والمخاوف الخليجية من تأثيرات سلبية لـ "العمالة الوافدة" على دول مجلس التعاون الخليجي الست، على رغم الإقرار الرسمي والشعبي بالدور الإيجابي للعاملين الأجانب في "تنمية الخليج" وفقاً لما طرحه خبراء وصناع قرار في مجال العمل والعمال في دول المنطقة، أثناء مداواتهم في المنتدى. وقال الأمين العام لمجلس التخطيط في قطر الشيخ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني ان دول مجلس التعاون تعتبر من أكثر الدول استقطاباً للعمالة الوافدة التي أصبحت من المكونات الأساسية للتركيبة السكانية الخليجية والتي تراوح نسبتها ما بين 27 إلى 80% من إجمالي سكان دول المجلس، لافتاً إلى "الحجم الكبير لتحويلات العمالة الوافدة التي أصبحت تؤثر في كل بلدانها الأصلية ودول المجلس التعاون".  
وفيما أفادت دراسة قدمها الدكتور لطرش عبد القادر من اللجنة الدائمة للسكان في قطر بأن أكثر من 190 مليون شخص يعيشون في العالم خارج بلدانهم، وأن 11 مليون وافد أو مقيم يعيشون في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمثلون أكثر من 6% من حجم الهجرات الدولية، وأكثر من 30% من مجموع سكان دول مجلس التعاون، قالت الدكتورة ميثاء الشامسي من إدارة البحث في جامعة الإمارات أن عدد العمال المهاجرين إلى دول مجلس التعاون زاد من 8ر6 مليون شخص في عام 1990 إلى 12ر8 مليون في 2005.  
وقال محمد عدنان وديع من المعهد العربي للتخطيط في الكويت إن التحويلات المالية للعاملين الأجانب في دول مجلس التعاون إلى بلدانهم ارتفعت إلى 24 مليار دولار عام 2004 وكانت 17 مليار دولار قبل أربع سنوات. وقال إن نسبة الوافدين ستراجع ببطء من 34ر5% في مجمل دول مجلس التعاون إلى 29% عام 2017، إلا أن نسبتها ستبقى مرتفعة في قطر والإمارات والكويت.  
(الرؤية - قطر، الحياة، 18 نيسان/أبريل 2007).

### دول المغرب العربي تؤسس مصرفاً مشتركاً

أفادت مصادر مصرفية أن بلدان "اتحاد المغرب العربي" (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) ستؤسس خلال أيام "البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية" الذي سيكون مقره في تونس. ويأمل أعضاء "الاتحاد" الذي تأسس عام 1989 في مراكش، أن يعطي المصرف الإقليمي دفعة للمبادلات التجارية بين البلدان المغاربية، التي لا يتجاوز حجم تجارتها البينية حالياً 5% من الحجم الإجمالي لمبادلاتها الخارجية. وأضافت المصادر أن رأس مال المصرف حدد بـ 500 مليون دولار خلال اجتماع عقده وزراء المال المغاربة، في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2006، في الرباط.  
(وكالة الصحافة الفرنسية، الحياة، 18 نيسان/أبريل 2007).

## توصيات المؤتمر الإعلامي العربي

انعقد المؤتمر الإعلامي العربي في الفترة 17 - 19 نيسان/أبريل 2007 في عمان، الأردن وشارك فيه أكثر من 500 إعلامي عربي. وناقش المؤتمر واقع الإعلام في العالم العربي ودوره خلال النزاعات والحروب. وأوصى المؤتمر في ختام أعماله بضرورة إيجاد خطاب عربي مشترك إيجابي غير متطرف بعيد عن النظرة الضيقة التي تنبذ أي مكوث وطني عربي. كما أوصى بضرورة تعزيز دور الإعلام في محاربة الفساد بكل أشكاله وترسيخ مبدأ الشفافية والتعددية. ودعا المؤتمر الحكومات العربية إلى وقف الرقابة والحجب وإلى تحديث القوانين المنظمة لمهنة الإعلام بكل أشكاله. واعتبر المؤتمر كسب الرأي العام الدولي مسألة مهمة في التغطية الإعلامية لقضايا فلسطين والعراق والسودان والصومال وغيرها. ودعا المؤتمر وسائل الإعلام العربية إلى الامتناع عن إثارة الفتنة في العراق.

(وكالة الصحافة الفرنسية، الوسط - البحرين، الحياة، 20 نيسان/أبريل 2007).

## استثمار 13 مليار دولار لمواجهة الاحتيال المصرفي

قَدَّر وزراء ومسؤولون ماليون خليجيون حجم استثمارات المصارف العربية الإجمالية في التكنولوجيا، بهدف مواجهة عمليات الاحتيال بنحو 13 مليار دولار، متوقعين مضاعفة هذه الاستثمارات خلال العام الجاري، في ظل الاعتماد المتزايد على تقنية ما يسمى بـ "القنوات البديلة" في المعاملات المصرفية، مثل الإنترنت وماكينات الصراف الآلي والمعاملات عبر الهاتف وكل ما هو خارج المعاملات المباشرة من خلال موظف المصرف. وتوقع خبراء عالميون وإقليميون يشاركون في "مؤتمر ومعرض التكنولوجيا المصرفية"، الذي انطلق في دبي في 24 نيسان/أبريل 2007، ضخ المزيد من الاستثمارات بهدف تعزيز إجراءات الحماية لمواجهة عمليات الاحتيال وتبييض الأموال وغيرها من العمليات غير المشروعة، مع التأكيد على أن تلك الممارسات، على رغم تعرض المصارف العربية لها بين الحين والآخر، لم تصل إلى حد الظاهرة ولم تبلغ النسبة التي وصلت إليها في المصارف الغربية.

ان نسبة استخدام "القنوات البديلة" في السعودية ومنطقة الخليج عموماً تتراوح بين 80 و 85%، وهي من أعلى النسب عالمياً. وأوضح أن هذا الأمر يلقي عبئاً كبيراً على المصارف لتأمين تلك المعاملات ويتطلب مزيداً من الاستثمارات في مجال الحماية والأمن.

(وكالات الأنباء، الحياة، 25 نيسان/أبريل 2007).

## برنامج تمويل التجارة العربية يوسع خدماته

أعلن "برنامج تمويل التجارة العربية" أنه وفر منذ بدأ نشاطه تسهيلات بلغت 52 مليار دولار، لتمويل صفقات تتعلق بسلع عربية المنشأ. وأوضح المسؤول في البرنامج، شريف عبد الخالق، في دراسة أن البرنامج شهد في الآونة الأخيرة تطورات مهمة أبرزها تمويل واردات السلع غير العربية (سلع رأس مالية) لازمة للنشاطات الإنتاجية، بهدف تنويع قواعد الإنتاج وتنمية الصادرات العربية والتمويل المباشر للعميل وخصم مستندات تصدير من دون حق الرجوع، وآلية التمويل من خلال المصارف الإسلامية. وأشار عبد الخالق إلى أن البرنامج أجرى تعديلات على نظامه الأساسي، ما يسمح بتمويل التجارة العربية مع دول أجنبية تحت اسم "برنامج الصادرات العربية إلى دول غير عربية" ورفع سقف التمويل، من 85 إلى 100%، واستخدم أدوات تمويل مختلفة.

وبلغ عدد الوكالات الوطنية (المصارف والمؤسسات المالية التي تتعاون مع البرنامج) 181 وكالة. وتأسس البرنامج عام 1989 بهدف تمويل المبادلات التجارية للسلع العربية المنشأ ودعم القدرات التنافسية للمصدر العربي. وتساهم فيه مؤسسات مالية عربية إقليمية مشتركة ومصارف مركزية ومؤسسات مالية ومصرفية عربية، عامة وخاصة، ومؤسسات مالية ومصرفية عربية دولية مشتركة، ويقدر رأسماله المدفوع بـ 500 مليون دولار.

وأسس البرنامج "شبكة معلومات التجارة العربية" في عام 1992، بهدف توفير معلومات متكاملة عن التجارة العربية بالتعاون الفني مع "مركز التجارة الدولية" وبدعم من "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي". وتتكون شبكته من المركز الرئيسي في مقر البرنامج في أبو ظبي، إضافة إلى نقاط ارتباط في الدول العربية مع التاجر العربي والجهات المعنية بالتجارة. إذ في عام 1995، بدأ بربط خمس دول بالشبكة، وارتفع عددها إلى 33 نقطة ارتباط في 19 دولة في عام 1999.

وتتضمن خدمات الشبكة معلومات عن الأسواق والمؤشرات الاقتصادية ومتطلبات الدخول إلى الأسواق والمعلومات اللوجستية ومتطلبات الشحن والضرائب والتعرفة الجمركية على السلع والاتفاقات التجارية وعناوين المصدرين والمستوردين والسلع التي تتعامل فيها أكثر من 11 ألف و250 شركة. ولفت عبد الخالق إلى أن ترويج التجارة العربية يستهدف زيادة نسبة التبادل التجاري العربي البيئي بالتعاون بين البرنامج ومراكز تنمية الصادرات وغرف التجارة في الدول العربية، ويعتمد آليات منها تحليل التدفق التجاري بين الدول العربية.

(وكالات الأنباء، الوسط - البحرين، الحياة، 29 نيسان/أبريل 2007).

### غرف التجارة العربية تدعو إلى تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لفتت وزيرة الاقتصاد الإماراتية الشخة لبنى القاسمي إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تحقق النتائج المرجوة منها في زيادة حجم التجارة البينية. وكشفت أن الأخيرة تحسنت بنسبة تتراوح بين 10 و 11% فقط، بعدما كانت تتفاوت بين 8 و 9%، وينسحب الأمر على العمل العربي المشترك عموماً. وأكدت الشخة القاسمي في افتتاح الدورة الـ 39 لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الذي بدأ في أبو ظبي في 2 أيار/مايو 2007 بعنوان "من أجل قطاع خاص عربي فاعل في الاستثمار والتنمية"، أن امتنا العربية "تمر في تحديات كبيرة ومنعطف لا بد من رصده بحكمة وترو".

وأكد رئيس الاتحاد العربي لغرف التجارة العربية عدنان القصار أن المنطقة العربية تشهد تسابقاً بين استثمارات القطاع الخاص، بالتزامن مع الفورة النفطية وتساعد التحديات والأزمات الجيوسياسية. ورأى أن معوقات كثيرة ما زالت تواجه الاستثمار في الدول العربية. وشدد القصار على أن نجاح العمل الاقتصادي العربي يبقى مرهوناً بتوفير الإرادة السياسية للوصول إلى التكامل العربي وتحقيق تطلعات القطاع الخاص في التنمية والاستثمار والتجارة. وأكد توفير الآليات والتمويل المناسبين لتحقيق السوق العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي والاجتماعي. واعتبر أن إصلاحات كثيرة نفذت في عدد من الدول العربية، من أهمها تحسين ظروف جذب الاستثمارات التي بلغت 44 مليار دولار عام 2006، مقابل 38 مليار دولار عام 2005، ومنها 10 مليارات للاستثمارات العربية البينية.

(رويترز، الوسط - البحرين، الحياة، 3 أيار/مايو 2007).

### اجتماع "منتدى الاقتصاد العربي"

تنظم هذا المنتدى "مجموعة الاقتصاد والأعمال" بالاشتراك مع مصرف لبنان وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية. وافتتح المنتدى أعماله في بيروت في 4 أيار/مايو 2007 بحضور 700 مشارك يتقدمهم وزراء النفط والمالية. وركز "منتدى الاقتصاد العربي" الذي افتتح أعماله أمس في فندق "فينيسيا انتركونتيننتال" في بيروت، على الفورة النفطية التي تشهدها دول الخليج وقدرة الدول العربية على استقطاب أموال هذه الفورة لاستثمارها ولتكون مدخلاً لبناء قاعدة جديدة للاقتصادات العربية، وعلى الإصلاحات المطلوبة للمرحلة المقبلة، يضاف إلى ذلك التحديات التي تواجهها هذه الاقتصادات في ضوء الأزمات السياسية والأمنية التي يشهدها بعض الدول في الوطن العربي. وقال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية، إذا كانت دول مجلس التعاون تشهد حالاً من الازدهار الاقتصادي والمالي بفعل الوفرة المالية، فإن مناطق أخرى من وطننا العربي تواجه ظروفًا صعبة، ما يتطلب الاستفادة من الفرص المالية والاستثمارية المتوافرة. لكنه أكد أن ذلك مرهون بمدى توافر بيئة استثمارية محفزة تتسم بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي. وأعلن أن في وقت يعاني وطننا العربي من تفاقم مديونيته الداخلية والخارجية التي تجاوز حجمها 560 مليار دولار، تراوح حجم الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية في

الخارج بين 800 و 2400 مليار دولار عام 2006، بحسب بيانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وفي وقت يبلغ حجم الاستثمارات العالمية نحو 865 مليار دولار، لا تتجاوز حصة وطننا العربي منها نسبة 1%، ما يؤكد أن المنطقة العربية ما زالت أقل المناطق جذباً للاستثمارات العالمية وأكثرها طرداً للاستثمارات العربية. (وكالات الأنباء، أخبار الخليج - البحرين، الحياة، 5 و 6 أيار/مايو 2007).

## اتفاق أوروبي - خليجي للتجارة الحرة قبل نهاية 2007

انعقد الاجتماع الوزاري الخليجي - الأوروبي المشترك في الرياض في 8 أيار/مايو 2007. وطالب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بضرورة بذل أقصى الجهود لإنهاء توقيع اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين لتعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما. واتفق المشاركون في الاجتماع على إزالة آخر العقبات التي تحول دون توقيع اتفاق التجارة الحرة المنشود، وأعربوا عن أملهم في الانتهاء من المفاوضات قبل نهاية السنة الحالية. يذكر أن المفاوضات بين الأوروبيين والخليجيين انطلقت قبل 20 سنة. (رويترز، وكالة الصحافة الفرنسية، الوسط - البحرين، الحياة، 9 أيار/مايو 2007).

## صندوق النقد العربي يدعو إلى تخصيص المصارف العامة

شدد رئيس صندوق النقد العربي جاسم المناعي على أن مؤسسته تشجع المنافسة بين المصارف العربية والأجنبية، داعياً إلى عدم التخوف من دخول مصارف أجنبية للعمل في العالم العربي، فذلك برأيه سيجسّن الخدمة والأسعار. ودعا الحكومات العربية لتخصيص ملكياتها في المصارف، واصفاً بـ "الوضع الصارخ" كون الحكومات العربية هي المشرف على المصارف والمستثمر الرئيس فيها. (وكالات الأنباء، الحياة، 13 أيار/مايو 2007).

## جمعيات مدنية تقرر عقد مؤتمر مواز للقمة الخليجية المقبلة

ستعقد منظمات المجتمع المدني الخليجية مؤتمراً موازياً لقمة مجلس التعاون الخليجي المقبلة في كانون الأول/ديسمبر 2007 والتي تعقد في مسقط بهدف تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار داخل المجلس. وقال الناشط الكويتي أنور الرشيد إن ناشطين يمثلون المجتمع المدني الخليجي في الدول الست شكلوا لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر الموازي مؤكداً أن المنظمين يسعون إلى عقد القمة في مسقط. وقال الرشيد أن الاجتماع يهدف إلى تجسيد المشاركة الشعبية في صنع القرار ورفع توصيات ومقترحات مؤسسات المجتمع المدني وهموم ومشكلات مواطني دول الخليج للقادة. (وكالة الصحافة الفرنسية، الوسط - البحرين، 19 أيار/مايو 2007).

## 68% من الأراضي العربية متصحرة

قال وزير الزراعة والغابات السوداني محمد عيسى، إن الزراعة العربية تعاني من فجوات تقنية، تتطلب إعطاء البحث العلمي أولوية قصوى، مشيراً إلى أن المساحات المتصحرة في العالم العربي تصل إلى نحو 68%، والمهددة بالصحرة إلى نحو 20%. ولفت عيسى في افتتاح اجتماعات الدورة 28 للمجلس التنفيذي لـ "المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في دمشق إلى أن الممارسات الخاطئة في إدارة الأراضي، تؤدي إلى تدهور قدراتها الإنتاجية.

ودعا وزير الزراعة السوري عادل سفر، الدول العربية إلى استغلال كامل مواردها الزراعية، لافتاً إلى أن العمل العربي المشترك أصبح ضرورة ملحة نظراً إلى ما يشهده العالم من تكتلات اقتصادية كبرى تحتم علينا مزيداً من التنسيق والتعاون للتخفيف من الآثار السلبية لتوجهات هذه التكتلات. وطالب المدير العام لـ "أكساد" فاروق فارس

بصوغ استراتيجيات عربية تأخذ في الحسبان المستجدات في مجال العلم والتقدم التقني والتطورات الاقتصادية، على الصعيدين العربي والدولي.  
(وكالات الأنباء، الحياة، 21 أيار/مايو 2007).

### المنتدى الاقتصادي العالمي حول الشرق الأوسط

انعقد هذا المنتدى في البحر الميت في الأردن من 18-20 أيار/مايو. وأكد مشاركون عرب وأجانب في الجلسة الختامية للمنتدى أهمية التعدد الثقافي في الأنشطة والأعمال وتشاطر المعلومات في المنطقة العربية، وتوفير التربية والتعليم والوظائف للشبان، الأمر الذي يحتاج إلى مبادرة طويلة الأمد تستمر 25 سنة على الأقل. وتعتبر مبادرة "مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم" للتنمية الإنسانية، التي خصص لها 10 مليارات دولار، رائدة في هذا المجال. كذلك أكدوا أهمية تشجيع مبادرات الاستثمار الفردية والقطاع الخاص، والتعاون مع الدول في القارة الآسيوية التي تعتبر الأقرب جغرافياً وثقافياً إلى المنطقة العربية.  
وإلى تأمين فرص العمل للشبان، تناول المنتدى محاور عدة، من تحدي شح المياه إلى الخدمات المصرفية الإسلامية إلى قطاع التأمين إلى تفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص إلى مصادر الطاقة البديلة.  
(وكالات الأنباء، الوسط - البحرين، الحياة، 21 أيار/مايو 2007).

### مجلس التعاون يدرس الاستخدام السلمي للطاقة الذرية

بدأ في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي في الرياض أمس الاجتماع التنسيقي لفريق عمل من دول المجلس مكلف بمتابعة إعداد دراسة الجدوى الأولية لاستخدامات الطاقة الذرية للأغراض السلمية. وقال مصدر رسمي خليجي في بيان ان الاجتماع الأول لفريق العمل مع خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يهدف للاتفاق على الإطار المرجعي وتحديد الأهداف والعناصر والخطوات لإعداد دراسة الجدوى الأولية في شأن استخدامات دول المجلس للطاقة النووية للأغراض السلمية ضمن المعايير الدولية وتوفير متطلباتها.  
وكان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية أعلن الأسبوع الماضي أنه أنهى إعداد تصور عام حول دراسة الجدوى للبرنامج النووي الخليجي المشترك، وقد "عمم على كل الدول الخليجية قبل قرابة أسبوعين".  
(يوناييتدبرس، الوسط - البحرين، الحياة، 21 و 22 أيار/مايو 2007).

### المؤتمر المصرفي الثامن لمجلس التعاون الخليجي

انعقد المؤتمر المصرفي الثامن لمجلس التعاون الخليجي تحت شعار "إدارة النمو والمخاطر في عصر الانفتاح". وافتتح المؤتمر أعماله في 22 أيار/مايو 2007 في الكويت. وتولى تنظيم المؤتمر البنك الوطني الكويتي بالتعاون مع البنك المركزي الكويتي والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. وقال نائب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني ناصر الساير أن هدف المؤتمر هو السعي إلى استكشاف مكامن القوة في القطاع المصرفي الخليجي لتعزيزها، ومكامن الضعف للتغلب عليها. ودعا رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمد الصباح القطاع المصرفي الخليجي إلى وضع إستراتيجيات عملية وممكنة للدمج بين المصارف بهدف إقامة كيانات مصرفية كبيرة وقادرة على مواجهة تحديات وأخطار العمل المصرفي محلياً ودولياً.  
(وكالات الأنباء، أخبار الخليج - البحرين، الحياة، 23 أيار/مايو 2007).

### مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يدعو إلى الاستثمار في الداخل

أكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أحمد جويلي أن الدول العربية تسير خطوة خطوة نحو إقامة السوق العربية المشتركة بدءاً من منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي بدأ العمل فيها منذ مطلع عام 2005 بانضمام 17 دولة إليها. وأكد على أهمية وضع اتفاق عربي لتحرير تجارة الخدمات، يشمل النقل والمصارف والتأمين والسياحة وانتقال الأفراد بخلاف السلع التي حررت. وطالب بضرورة إقامة اتحاد وقانون جمركيين عربيين موحدين، وإطار هيكل يدير هذا الجهاز الجمركي تمهيداً للانتقال إلى المرحلة الثانية من السوق العربية المشتركة وهي إقامة الاتحاد الجمركي العربي، وصولاً إلى إقامة السوق العربية والمخطط لها أن تبدأ عام 2015 وحتى 2020، على أن توحد بعدها السياسات النقدية والمالية في العالم العربي. وحض جويلي رجال الأعمال والمستثمرين العرب على توجيه استثماراتهم داخل المنطقة العربية لحل المشكلات الكبيرة التي تواجهها وأخطرها البطالة بدلاً من استثمارها في البورصات والعقارات. وطالب بضرورة الإسراع نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الخارجية الضخمة كالاتحاد الأوروبي وغيرها من التكتلات.

(الوسط - البحرين، الحياة، 23 أيار/مايو 2007).

### نصيحة لدول الخليج بالاستثمار في الموارد البشرية

دعا الرئيس السابق للبنك الدولي جيمس ولفنسون دول الخليج إلى الاستثمار في طاقاتها البشرية التي وصفها بـ "الهائلة" معتبراً هذه الطاقات ثروة تفوق الثروة النفطية، ومتوقفاً أن تحل الصين والهند مكان اليابان وأوروبا والولايات المتحدة كقوى اقتصادية رئيسة في العالم. وفي كلمة له أمام المشاركين في "المؤتمر المصرفي الخليجي الثامن" قال لا غنى لاقتصادات بلدان المنطقة، إذا كانت تريد مواكبة المستجدات الاقتصادية العالمية، من التركيز على الشبان وتطوير الموارد البشرية الهائلة التي تحفل بها المنطقة، مشدداً على أن هذا الأمر يشكل اليوم التحدي الأكبر أمام حكومات بلدان الشرق الأوسط عموماً ودول مجلس التعاون الخليجي العربية خصوصاً، معتبراً أن 50% من الشبان في المنطقة اليوم يفقدون إلى النظرة الواضحة والمطمئنة لما يحمله لهم المستقبل. وقال إن ثروتكم الحقيقية ليست النفط، بل الموارد البشرية التي لا حدود لها.

(وكالات الأنباء، الوسط - البحرين، الحياة، 25 أيار/مايو 2007).

### تعاون خليجي - أوروبي لمكافحة تبييض الأموال

اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي على ضرورة محاربة جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير إجراءات الشفافية بما يتلاءم مع ظروف السوق، وتطبيق أحدث النظم والآليات الدفاعية لمواجهة هذه الظاهرة. وشددوا على الإجراءات الضرورية لمعرفة مصادر زبائنهم المالية. وأكد بيان أصدرته الندوة الرابعة المشتركة لمكافحة تمويل الإرهاب، إمكان تتبع المدفوعات النقدية بسهولة، إذا تمكن الجانبان من محاربة هذه الجرائم، لأنها ستنتصف بالشفافية. وأشار إلى أهمية تطبيق إجراءات الشفافية وتطويرها بما يتلاءم مع ظروف السوق. وأوضح البيان أن 70 خبيراً ناقشوا ضرورة المراقبة والمتابعة وتطبيق أحدث النظم والآليات لمجابهة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ولفت خبراء إلى خطر إسائة استغلال وسائل الدفع الحديثة مثل البطاقات المسبقة الدفع، وأنظمة الدفع عبر شبكة الانترنت، ما يؤثر في وحدة الأسواق المالية وتكاملها.

وشدد البيان على الدور الرئيس للجهات الإشرافية الوطنية في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، واتفقوا على ضرورة الاهتمام بالقطاعات المالية غير الرسمية من خلال إتاحة الفرصة أمامها للدخول إلى القطاعات المالية الرسمية، وإيجاد طرق جديدة لذلك، خصوصاً من طريق المصارف. وأوضح البيان أن الندوة تناولت موضوعاً مهماً وجوهرياً يتمثل في استمرار الحوار حول منع استغلال المؤسسات غير الربحية في جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

(رويترز، وكالة الصحافة الفرنسية، الوسط - البحرين، الحياة، 25 أيار/مايو 2007).

استثمار 120 مليار دولار في قطاع المياه

قدرت دراسة حديثة الاستثمارات المتوقعة في قطاع المياه في المنطقة في السنوات الـ 10 المقبلة بما يزيد على 441 مليار درهم (120 مليار دولار). فيما حذرت شركة "ماتيتو" العالمية واضعة الدراسة والمتخصصة بتحلية المياه ومعالجتها، من أن منطقة الشرق الأوسط توشك على مواجهة نقص حاد في مياه الشفة في العقود المقبلة، إذا لم تتخذ إجراءات مبكرة لمنع وقوع مشكلة. وأكدت الدراسة التي كشفت نتائجها أمس في دبي على هامش المؤتمر السنوي الثالث لتمويل مشاريع البنية الأساسية في الشرق الأوسط، أهمية تلزيم خدمات معالجة المياه للقطاع الخاص في تقليص النفقات واستمرار التمويل وتنمية المجتمع.

وتوقع مدير تطوير الأعمال في "ماتيتو" روبرت سميث أن يواجه الشرق الأوسط تحديا كبيرا يتمثل في النقص الحاد في المياه وصعوبة توفير الكميات الكافية من مياه الشفة والاستخدام الصحي عام 2050، معتبرا أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشكل أحد الحلول الاقتصادية البديلة لتلبية الطلب المتزايد على هذه المياه. كما أكد الجدوى الاقتصادية لتلزيم مشاريع معالجة المياه للقطاع الخاص على صعيد منطقة الخليج، مشيرا إلى أنه لا يؤدي فقط إلى خفض التكلفة بل يحقق الإدارة الفاعلة للمشروع ومراقبة أشمل للبيئة.

(وكالات الأنباء، الحياة، 27 أيار/مايو 2007).

## 60 مليار دولار لتطوير مطارات دول الخليج

كشفت السعودية عن مشاريع لبناء ستة مطارات جديدة، تقدر كلفتها المبدئية بأكثر من مليار ريال. وأكدت الهيئة العامة للطيران المدني السعودي أن أكثر من 28 مطارا محليا وإقليميا ودوليا في المملكة ستخضع للتطوير والتوسعة خلال المرحلة المقبلة. وقال مدير مجموعة "ستريملين" للتسويق أن دراسة أجرتها شركته قدرت قيمة مشاريع تطوير المطارات في المنطقة بأكثر من 60 مليار دولار، حصة الإمارات منها 20 مليار دولار.

(الحياة، 29 أيار/مايو 2007).

## بطء مفاوضات التجارة الحرة بين الهند ودول الخليج

أعلن وزير التجارة العماني مقبول بن علي بن سلطان، أن مفاوضات التجارة الحرة بين الهند وست دول خليجية تسير ببطء، لكن من المرجح استكمالها نهاية العام الجاري. وقال في اجتماع في بومباي مع رجال الأعمال: أشعر بخيبة أمل لطريقة سير المفاوضات، وأعتقد أن الطريقة التي نعتمدها سيئة لأننا اجتمعنا في حزيران/يونيو 2006، ومنذ ذلك الحين لم يحدث شيء. أرجو حقا أن ننهي ذلك هذا العام.

وارتفع حجم التبادل التجاري بين الهند والدول الست (السعودية والكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين) من 5ر5 مليار دولار في 2000-2001، ليصل إلى 23ر42 مليار دولار في 2005-2006.

(رويترز، الحياة، 30 أيار/مايو 2007).

## مصارف الخليج تتجه للعمل وفق الشريعة

توقع الأمين العام للمجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية عز الدين خوجة أن تتحول كل المصارف في منطقة الخليج خلال السنوات العشر المقبلة إلى مصارف إسلامية. وأوضح في محاضرة ألقاها في مركز البحرين للدراسات والبحوث حول المصارف الإسلامية، أن حجم الودائع في دول الخليج بلغ 58 مليار دولار نهاية عام 2005، بزيادة 29% عن عام 2004. وبلغ متوسط نمو الودائع نسبة 20% (2001-2005).

وأضاف أن عدد المؤسسات المالية الإسلامية قفز من 176 مؤسسة عام 1997، إلى أكثر من 350 مؤسسة عام 2005، باستثناء نوافذ المصارف التقليدية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار الإسلامية. وبلغ حجم الصناعة المالية الإسلامية في الخليج نحو 84ر152 مليار دولار عام 2005، بنسبة نمو 34ر8% عن عام 2004.

وتوزعت المؤسسات المالية الإسلامية في الدول الخليجية في 2006 على النحو التالي: السعودية (36%)، الكويت (27%)، الإمارات (23%)، البحرين (9%) وقطر (5%).

وبلغ العائد على حقوق المساهمين للصناعة المالية الإسلامية في الخليج نسبة 29ر3% عام 2005. وبلغ هامش الربح للمؤسسات المالية الإسلامية في الخليج نسبة 60% عام 2005. (الوسط - البحرين، الحياة، 31 أيار/مايو 2007).

### تحديث موقع "المنظمة العربية لمكافحة الفساد" الإلكتروني

أعلنت "المنظمة العربية لمكافحة الفساد" (مقرها الرئيسي بيروت) في بيان أنها طورت وحدثت موقعها الإلكتروني، واستحدثت أبوابا جديدة فيه. وأصبح الموقع الإلكتروني لـ "المنظمة" يتضمن أخبار الفساد في العالم العربي وفي العالم وتقارير ومنشورات وأبحاثا ومراجعات لمطبوعات حول واقع الفساد وكيفية مكافحته، إضافة إلى أخبار المنظمة العربية لمكافحة الفساد ونشاطاتها. ويتضمن الموقع أيضا "نشرة الشفافية" الإلكترونية الشهرية التي تزود المهتمين بمكافحة الفساد بمصدر إخباري موثوق يعنى بمتابعة أخبار وتطورات حالات الفساد وتأثير تداعياتها على مجريات الحياة السياسية في الوطن العربي، إضافة إلى أهم الاتفاقات والتشريعات العربية والدولية النافذة في مكافحة الفساد.

وهناك استبيان احصائي موجه لزوار موقع "المنظمة العربية لمكافحة الفساد" الإلكتروني، يهدف إلى استطلاع آرائهم عن واقع الفساد في جميع الأقطار العربية. وستشكل نتائج هذا الاستبيان القاعدة الأساسية لتوجيه الاستبيانات الإحصائية التي ستطورها "المنظمة" لاحقا، والتي ستنتشر نتائجها ضمن "التقرير السنوي الأول للفساد" التي تقوم المنظمة بإعداده حاليا، وستنتشر نسخة منه على الموقع الإلكتروني. (الحياة، 1 حزيران/يونيو 2007).

### الولايات المتحدة تجتذب غالبية الفوائض المالية الخليجية

أفاد "معهد التمويل الدولي" بأن الولايات المتحدة اجتذبت أكثر من نصف الفوائض المالية لدول الخليج المصدرة للنفط في السنوات الخمس الماضية، مرجحا ارتفاع مشتريات الأصول المقومة بالدولار بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر. وقدر المعهد في تقرير إجمالي إيرادات صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي : البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات، بأكثر من 15 تريليون دولار بين عامي 2002 و 2006. وأضاف المعهد أن نحو تريليون دولار منها أنفقت على الواردات. أما الباقي، ويبلغ نحو 542 مليار دولار، فيمثل أموال فائضة دخلت أسواق رأس المال العالمية وأسهمت في زيادة ما في حوزة دول المجلس من أصول أجنبية. وقدر التقرير أن نحو 300 مليار دولار ذهبت إلى الولايات المتحدة بينما ذهب 100 مليار إلى أوروبا ونحو 60 مليارات إلى آسيا. وأضاف التقرير أن الفوائض الخارجية المجمعة لدول الخليج بلغت نحو 200 مليار دولار في عام 2006، وقدر المعهد إجمالي الأصول الأجنبية لدى دول الخليج بنحو 16 تريليون دولار. وقال إن قسما كبيرا من فوائض دول الخليج يبلغ نحو 60 مليار دولار بقي في الشرق الأوسط إذ اجتذبه عمليات التخصيص وتحرير أسواق المال والتكامل الإقليمي. (رويترز، الوقت - البحرين، الحياة، 1 حزيران/يونيو 2007).

### "الشبكة العربية للتمويل الأصغر" تستهدف 10 ملايين مستفيد

أفادت "شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية" (سنابل) المتخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة أن عدد المستفيدين من خدماتها ارتفع من 90 ألف شخص نالوا قروضا بقيمة 40 مليون دولار، إلى مليونين شخص نالوا قروض تناهز 900 مليون دولار، وذلك على رغم حداثة عملها. وأوضحت رئيسة مجلس إدارة الشبكة أسماء بن حميدة في المؤتمر السنوي الرابع للشبكة الذي يختتم أعماله اليوم في صنعاء بمشاركة 400 شخص من مختلف الدول العربية، أن الشبكة وضعت هدفا طموحا يتمثل في الوصول إلى 10 ملايين زبون بنهاية عام 2010.

واشارت إلى أن فكرة إنشاء شبكة عربية وردت للمرة الأولى خلال مؤتمر عن القروض إلى المشاريع الصغيرة الذي عقد في تونس عام 1999، لكن الفكرة لم تر النور حتى عام 2002 حين عقد المؤتمر التأسيسي للشبكة في تونس بحضور 17 ممثلاً عن مؤسسات وهيئات من سبع بلدان عربية. وتابعت "اليوم لدينا 53 عضواً في سنابل من 11 دولة يغطون 90% من إجمالي القروض الصغيرة".

ويناقش المؤتمر الوضع الراهن لتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة العربية وكيفية دعم النمو الكبير الذي تشهده، مع عدم الانحراف عن الهدف الأساسي وهو خدمة الفقراء. كما يتطرق من خلال عدد من حلقات النقاش إلى أهمية تحول المؤسسات إلى مؤسسات مالية رسمية، وتجارب تمويل المشاريع الصغيرة في مناطق الصراعات، وربطه بشبكات الأمان الاجتماعي. ويعرض المؤتمر من خلال ورش عمل خاصة موضوع تأسيس شركات لتعزيز خدمات هذا النوع من التمويل وأدوات قياس أثره الاجتماعي، وتصنيف مؤسساته، والتقنيات الحديثة في هذا المجال، والتمويل التجاري في المنطقة العربية.

(رويتزر، الوسط - البحرين، الحياة، 14 حزيران/يونيو 2007).

### الدول المغاربية الخمس تدشن مشروعاً للألياف البصرية

دشنت الدول المغاربية الخمس مشروع الكابل المغاربي للألياف البصرية الذي أطلق عليه اسم ابن خلدون والبالغ طوله 3300 كيلومتر. وجاء ذلك على هامش الدورة الثانية عشرة للمجلس الوزاري المكلف بالبريد وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات لاتحاد المغرب العربي الذي عقد في العاصمة الليبية طرابلس.

ودشن الوزراء المعنيون هذا المشروع الذي سيربط برابlia العواصم الخمس وكيريات المدن المغاربية بآليات رقمية متزامنة بسعة 622 ميغابايت. ووفقاً لمصادر ليبية، فإن كلفة هذا المشروع الذي يهدف إلى تنمية الحركة الهاتفية والداخلية والدولية لبلدان الاتحاد المغاربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) تبلغ 30 مليون دولار ممولة من الدول المغاربية الخمس. وأكد أمين اللجنة الشعبية العامة أهمية تدشين مشروع "ابن خلدون". واعتبر رئيس الحكومة الليبية البغدادي المحمودي تدشين الكابل خطوة نحو مزيد من الترابط بين دول الاتحاد، واصفاً إياها بأنها مبادرة تستحق التحية والتقدير.

(يونايتهبرس، الحياة، 14 حزيران/يونيو 2007).

### مطالبة الشركات العربية بمكافحة غسل الأموال

قال المستشار الأول والمدرّب المتخصص لدى شركة "سي سي آل المحدودة" التي تعمل في إطار "مركز دبي المالي العالمي" والتي تنظم دورات تدريب خاصة بمكافحة غسل الأموال للموظفين العاملين في مجال الخدمات المالية في دولة الإمارات: يصعب إكمان تحديد الأنشطة الإجرامية. لا تزال منطقة الشرق الأوسط تتمتع ببيئة أعمال تركز على النقد، بينما حلت مكانها العمليات الإلكترونية بشكل مكثف في بقية دول العالم، ما جعل الأمور أصعب في مكافحة غسل الأموال هنا، إذ يتم التعامل بكميات كبيرة من النقد يومياً. وقد تكون بعض هذه الأموال قذرة، لكن حجم التعاملات يصعب إكمان تحديد الأنشطة الإجرامية. وأضاف، نتوقع أن تتخذ السلطة المنظمة هنا بعض الإجراءات البارزة ضد الشركات غير الملتزمة بالمتطلبات والإجراءات، كما هي الحال مع سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة التي تتخذ الكثير من الإجراءات الصارمة جداً. وسيشهد العاملون في قطاع الخدمات المالية في المنطقة مزيداً من التركيز على مجال مكافحة عمليات غسل الأموال مع مرور الوقت.

ومن أبرز العناصر التي يجب على الشركات التركيز عليها، مستوى الوعي والانتباه لدى الموظفين، حيث تضع برامج لتدريب الموظفين بشكل مستقل، إضافة إلى تدريبات سلطة دبي للخدمات المالية. ويجب أن يعمل لدى كل شركة موظف متخصص في مجال مكافحة غسل الأموال يتولى مسؤولية الإشراف على اعتماد الإجراءات وتطبيقها في كل العمليات ولدى جميع الزبائن، والتأكد من خضوع جميع الموظفين لدورات التدريب المتخصصة في هذا المجال.

(الحياة، 15 حزيران/يونيو 2007).

## تأسيس "الرابطة العربية للديمقراطية"

اجتمعت نخبة من المفكرين والمتقنين العرب من 14 دولة عربية في صنعاء يومي 13 و 14 حزيران/يونيو 2007 لمناقشة مسألة تعزيز التحول الديمقراطي في العالم العربي. واتفق المجتمعون على تأسيس "الرابطة العربية للديمقراطية" وأقروا عهدا عربيا للديمقراطية. وحدد المجتمعون صفة هذه الرابطة على أنها "هيئة حقوقية وثقافية وفكرية وجزء من المجتمع المدني العربي بكل مكوناته، لا ترتبط بحكومة أو جهة خارجية أو جماعة سياسية أو دينية، تؤمن بسيادة القانون والعدل الاجتماعي والتعددية وتداول السلطة سلميا واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير". وكلفت الهيئة المؤسسة للرابطة لجنة متابعة برئاسة عبد الكريم الارياني بمواصلة العمل خلال الشهور القادمة والتحضير لاجتماع جديد يناقش اللائحة الداخلية وخطة العمل ويختار أمانتها العامة. (حصلنا على بيان إعلان الرابطة من موقع "مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان [www.achrs.org](http://www.achrs.org)).

## مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية للشركات"

طالب مشاركون في مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية للشركات" الذي عقد في دبي في 26 حزيران/يونيو 2007 تحت شعار "جعل المسؤولية الاجتماعية للشركات حقيقة" شركات القطاع الخاص العاملة في المنطقة القيام بدورها تجاه المجتمع والنظر إلى "المسؤولية الاجتماعية" على أنها "ضرورة" وليست "خيارا تقوم به أو لا تقوم"، مع ضرورة تحديد نسبة من الأرباح الصافية للشركات تخصص لمشاريع ومؤسسات تحافظ على البيئة وتدعم المجتمع المحلي. واقترح البعض أن لا تقل هذه النسبة عن 10% سنويا، خصوصا وان غالبية دول المنطقة لا تفرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على أرباح الشركات.

وأوضح أستاذ علم الاجتماع ورئيس "مركز ابن خلدون" سعد الدين إبراهيم، أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تمثل ثقافة جديدة للمجتمع الإقليمي، وستأخذ وقتا حتى يتسنى لها أن تنتشر بين أكبر عدد من الشركات ومؤسسات القطاع الخاص، مشيرا إلى دور الشركات والمؤسسات في التنمية الاقتصادية كشريك مهم للحكومة، وقد يتفوق على دور الحكومات في نواح عدة، مؤكدا أن ما لا يزيد على 1% من شركات القطاع الخاص العاملة في المنطقة يقوم بواجبه في خدمة المجتمع، فضلا عن أن هذه المشاركات تقتصر على نمط معين، بعضها يركز على العمل البيئي على رغم أن المسؤولية الاجتماعية أوسع وأكبر من هذا بكثير، خصوصا في ما يتعلق بمجالي التنمية البشرية والاقتصادية.

(رويترز، وكالة الصحافة الفرنسية، الوسط - البحرين، الحياة، 27 حزيران/يونيو 2007).

## منظمة المرأة العربية تدعو إلى تفعيل حوار الحضارات

بدأت أعمال الاجتماع الثالث لـ "المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية" في أبو ظبي في 27 حزيران/يونيو 2007 بمشاركة عدد من السيدات في عدد من الدول العربية الأعضاء في المنظمة وعددها 15، بناء على دعوة أطلقتها الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة مؤسسة التنمية الأسرية في دولة الإمارات رئيسة منظمة المرأة العربية لتفعيل فكرة حوار الحضارات ووضع الخطط والبرامج لدفع الحوار مع الآخر. وقالت الشيخة فاطمة إن على المرأة العربية التحرك بجدية أكبر وواقعية أكثر لتفعيل فكرة حوار الحضارات ووضع الخطط والبرامج لدفع الحوار مع الآخر كي نسمعه ويسمعنا ونزيل الالتباس (بيننا)، وليكن شعارنا أن الكثير من القضايا والأخطار التي تهدد البشرية تحتاج إلى تضافر الجهود وتكاتف الجميع من أجل إعمار الأرض بدلا من تدميرها.

(وكالات الأنباء، الوسط - البحرين، الحياة، 28 حزيران/يونيو 2007).

## ارتفاع عدد الأثرياء العرب عام 2006

ارتفع عدد أثرياء الشرق الأوسط بنسبة 11ر9% متجاوزا 340 ألف مليونير خلال عام 2006 مقارنة بالعام 2005. وارتفع حجم ثرواتهم بنسبة 11ر7% متخطيا 1ر4 تريليون دولار، على رغم التراجع الحاد في أسواق المال الإقليمية الذي بلغت نسبته في بعض أسواق المنطقة 75%.

وسجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى معدل زيادة في عدد الأثرياء بنسبة 15ر4% ليصلوا إلى 86100 مليونير، تلتها السعودية بنسبة 11ر8% إلى 89 ألف مليونير، بحسب التقرير العالمي للثروة، الذي كشفت عنه "ميريل لينش" و "كابجيميني" العالميتان في دبي.

وأكد عماد الأعور أحد المديرين التنفيذيين في "ميريل لينش" أن حجم الثروات الخاصة وعدد الأثرياء في المنطقة تأثر بقوة في التراجع الحاد الذي شهدته أسواق المال الإقليمية، غير أن النمو الاقتصادي القوي لدول المنطقة عوّض هذا التأثير السلبي وحافظ على معدلات النمو القوية في أعداد الأثرياء وحجم ثرواتهم.

(رويترز، الحياة، 29 حزيران/يونيو 2007).

### "المجلس العربي للمياه" يناقش إنشاء شبكة مشتركة للبحوث

يعقد "المجلس العربي للمياه" اجتماعا في الإسكندرية في 2 حزيران/يونيو 2007. وأشار وزير الموارد المائية والري رئيس "المجلس العربي للمياه" محمود أبو زيد إلى أن المجلس سيناقدش في اجتماعاته كيفية الاستفادة من مراكز البحوث المتخصصة في علوم المياه في بعض الدول، كنواة لإنشاء شبكة بحوث على مستوى الدول العربية، والاستفادة من خبراتها العلمية المطلوبة لمواجهة مشاكل المياه في الدول العربية. "معهد المياه المالحة" في الإمارات، و "مركز تحلية المياه في السعودية". وكذلك الاستفادة من خبرة المعامل المركزية المتخصصة بنوعية المياه في وزارة الري المصرية، لتدريب الكوادر العربية في هذا المجال وتأهيلها. وأكد أبو زيد أن "المجلس العربي للمياه" يلعب دورا جوهريا في تقديم المشورة الفنية المتخصصة للأنظمة العربية والمؤسسات العاملة في قطاع المياه في المنطقة العربية، من أجل التطبيق الكامل للحكم الرشيد في قطاع المياه. كما تبنى "المجلس العربي للمياه" تطوير التكنولوجيات الحديثة الملائمة لظروف المنطقة وتجربتها من أجل الحفاظ على الموارد المائية من الهدر والتلوث. وأشار إلى أن المجلس يقوم حاليا بتأسيس "المعهد العربي للدراسات الاستراتيجية للمياه" بالتعاون مع البنك الدولي، كلفته مليون دولار. وسيتولى المعهد مساعدة الدول العربية في إعداد الخطط القومية للموارد المائية وتنفيذها، بحسب ظروف كل دولة وفي ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية.

(الحياة، 30 حزيران/يونيو 2007).